



The Arab Gulf States
Institute in Washington
Building bridges of understanding



UNIVERSITY OF CENTRAL FLORIDA
PRINCE MOHAMMAD BIN FAHD PROGRAM FOR
STRATEGIC RESEARCH AND STUDIES



the Hollings Center
for international dialogue

موجز حوارى

الترباط بين موارد المياه والطاقة والغذاء: مقارنة متكاملة لتحدي المياه في الشرق الأوسط - أيار/مايو ٢٠١٦

تواجه منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا ضغوطاً متنامية على منظومات المياه نتيجة النمو السكاني والتطور الاجتماعي-الاقتصادي والقضايا الأمنية والمدن والتدهور البيئي. نوقشت بعض هذه القضايا خلال مؤتمر الحوار الذي عقده "مركز هولينغز" في أيار/مايو ٢٠١٤ تحت عنوان "الجفاف: معالجة تحدي المياه الذي تواجهه منطقة الشرق الأوسط". إن الحوار، الذي تم برعاية برنامج الأمير محمد بن فهد للبحوث والدراسات الاستراتيجية في جامعة سنترال فلوريدا، خلص إلى عدة توصيات، أهمها الحاجة إلى تطوير التكنولوجيا والبحوث ودعم الاتفاقات التعاونية الدولية وتحسين التعليم حول المياه كمورد وإنجاز إصلاحات أساسية في القطاعات الاقتصادية على غرار الزراعة.



بي في الليل. يُتوقع أن يتزايد الطلب على موارد الطاقة بشكل ملحوظ خصوصاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد المقبل.

صورة: الموقع الإلكتروني، CCL 2.0

كمتابعة لهذا المؤتمر، تبنى المركز مقارنة متكاملة تُعرف بـ "الترباط بين موارد المياه والطاقة والغذاء" لمعالجة بعض التحديات التنموية الأساسية التي تواجهها منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا اليوم وفي المستقبل. فحتى الألفية الثالثة، تطورت معظم الحوارات المعنية بسياسات المياه بمعزل عن الأحداث التنموية الأخرى. اليوم، يواجه العالم مجموعة من المشاكل المترابطة المعقدة، منها ما يتعلق مباشرةً بقضايا المياه والطاقة والغذاء. ويقدر أن يتضاعف الطلب على الطاقة العالمية بحلول العام ٢٠٥٠ وأن يتزايد الطلب على الغذاء والمياه بنسبة ٥٠%، لا بد من فهم الديناميات والروابط القائمة بين هذه القطاعات الثلاثة لفهم الفرص والمقايضات وأوجه التكامل المحتملة وتطوير حلول متكاملة للطلب المتنامي على الموارد. لا تخلو مقارنة الترباط بين موارد المياه والطاقة والغذاء من الانتقادات ولكنها تُعتبر أكثر فأكثر استراتيجية للتعامل مع قضايا المياه والطاقة والأمن الغذائي.

لمعالجة تحدي المياه وإدراج قضايا أخرى متعلقة بالطاقة والغذاء، عقد "مركز هولنغز" بالتعاون مع برنامج الأمير محمد بن فهد للبحوث والدراسات الاستراتيجية ومعهد دول الخليج العربي في واشنطن مؤتمراً حوارياً على مدى ثلاثة أيام من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٦ في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. توصل المشاركون إلى استنتاجات جديدة بالذكر، أبرزها:

- ◀ إن مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء قابل للتطبيق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمن خلال تقييم السياقات التي يطبق فيها المفهوم على نحو ملائم وإشراك المجتمع بشكل صحيح، يمكن أن يشكل مفهوم الترابط أداة فعالة لإدارة الموارد في المستقبل.
- ◀ إن التحديات الناتجة عن تنامي الطلب على المياه والطاقة والغذاء كبيرة ولكنها غير مستعصية، لا سيما في الدول الغنية. أما بالنسبة إلى الدول التي تفتقر للموارد المالية، فلديها مروحة من الخيارات هي بمثابة "ثمرة قريبة المنال"، لكي تبدأ بتطبيق مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء وتعالج التحديات المرتبطة بالموارد المحلية والوطنية.
- ◀ دعا المشاركون إلى اعتماد مقارنة الأعلى إلى الأسفل ومقاربة الوسط إلى الأعلى ومقاربة الوسط إلى الخارج لتطبيق المفهوم في دول المنطقة ونواحيها. فتطبيق مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء بشكل ناجح سيستوجب المقاربات الثلاث مجتمعة.
- ◀ لا بد من أن تتوخى الأسرة الدولية الحذر في العمل على "أمننة" المياه والطاقة والغذاء. ففي حين أن معاينة هذه الموارد في إطار أممي يمكن أن تستقطب انتباهاً وموارد ضرورية للغاية لمعالجة التحديات، لديها بالمقابل أثر جانبي غير مقصود ألا وهو جعل حجج الاكتفاء الذاتي والسيادة التي أعاققت التقدم في تطبيق مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء أكثر تصلباً.
- ◀ يمكن أن تشكل نماذج التسليع واسترداد الكلفة وسيلة ناجحة لجمع البيانات وتحسين البنى التحتية. ولكن يجب أن تُنشأ الكلفة للمستخدم بشكل شفاف وإلا قد يبرز رد فعل عنيف من قبل المدنيين.
- ◀ لا بد من تحسين تشارك المعلومات والبيانات. لا ينطبق ذلك فقط داخل الحكومات وما بينها، بل أيضاً في المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

تحديد مقارنة الترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء هو مفهوم يستوجب تعريفاً قبل تطبيقه. كما تم تعريفه أولاً بشكل رسمي في مؤتمر بون لعام ٢٠١١، يُعرّف الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء على أنه "مقاربة تسلط الضوء على أوجه الترابط بين تحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء لصالح الإنسان... وهي تركز على فهم أوجه التكامل والتفاوض المنظم على المقايضات العادلة بين الاستخدامات المتنافسة لموارد المياه والأرض والطاقة".^١ إنه مفهوم جديد من حيث المصطلحات ولكن بعض المبادئ الكامنة وراءه تعود إلى بروز الزراعة منذ عدة عقود. وكما أشار عدة مشاركين، يركز هذا المفهوم من الناحية النظرية على الإدارة المتكاملة للموارد المائية. لفت أحد المشاركين إلى أن مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء برز خلال أزمات أسعار الغذاء عام ٢٠٠٨ "كرد على التغير المناخي والتغير الاجتماعي والعولمة وتعاضم الفروقات والاستياء الاجتماعي". وهو لم ينبثق

^١ <https://www.water-energy-food.org/about/introduction/>

من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية بل من المؤسسات المتعددة الجنسيات أولاً. وتبنته مذاك منظمات دولية أخرى وحتى بعض الحكومات كأداة مهمة لتطوير أنظمة الإدارة وتقييمها.

في حين يبدو تعريف المفهوم بديهياً، يُعتبر تطبيقه جد معقد وعرضة للانتقاد والتشكيك والتحديات. فقد أشار عدة مشاركين إلى أن قضايا الترابط هي في جوهرها سياسية وتعكس التفاوتات والعيوب الكامنة ضمن الأنظمة السياسية. كما أن إدراج مفهوم الترابط في الإدارة والتخطيط يطرح تساؤلات حول الأخلاقيات. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، تحمل مصطلحات الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء مدلولاً غريباً، ما قد يكون ضاراً في ما يتعلق بتبني الممارسة المنهجية بما أن البعض قد يعتبرها مفروضة من قبل حكومة أو شركة أجنبية. بالتالي، تستوجب دراسة مقارنة الترابط حتى تفكيراً وعملاً متأنياً.

تقييم التحديات

عندما عاين المشاركون قضايا أمن المياه والطاقة والغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجدوا تحديات تشكل صدئ مباشرة لتلك المطروحة في حوار العام ٢٠١٤ الذي تناول قضية المياه في المنطقة. لا تعيق هذه العثرات القدرة على معالجة هذه التحديات على مستوى القطاعات منفردة بل أيضاً القدرة على ربط القطاعات ببعضها. من أجل تبني مقارنة الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء، لا بد من معالجة التحديات التالية:

"يجب أن ننتقل من مبدأ أن الأشخاص هم جزء من البيئة".

مشارك أمريكي في الحوار



لزراعة في حوض وادي السرحان في المملكة العربية السعودية. بالرغم من التكاليف الباهظة للغاية، تواصل عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التنمية الزراعية كمسألة سيادة وأمن وطني.

لصورة: حمزة فاروق hamza82، CCL 2.0

التعاون: إن التحديات المتعلقة بقضايا المياه والطاقة والغذاء متعددة الأوجه ومتشابكة إقليمياً. في الوقت عينه، تختلف التحديات من منطقة إلى أخرى، ما يعقد الجهود الإقليمية وحتى الوطنية الرامية إلى معالجة هذه التحديات. تبرز بنتيجة ذلك حاجة إلى التعاون الإقليمي، إلا أن أطر العمل الوطنية الحالية لا تعطي الأولوية لتطوير هذه الروابط. أشار المشاركون إلى أنه لا تتم الاستفادة من منظمات التعاون الإقليمية على غرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكامل، ما يسلط الضوء بالتحديد على شبكة الكهرباء المترابطة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ينحصر استخدامها في حالات الطوارئ فحسب. ولفت مشارك آخر إلى أن التجارة بين الدول العربية كانت ضعيفة عبر التاريخ، إذ أن معظم الحكومات ما زالت تعتمد على حجج الاكتفاء الذاتي المرتبطة بحماية السيادة الوطنية.

نزعة إلى حماية البيانات: في تكرار لانطباعات المشاركين في حوار العام ٢٠١٤ حول تحديات المياه، كرر المشاركون في هذا الحوار فكرة أن ثقافة النزعة إلى حماية البيانات أعاققت إلى حد كبير الجهود العلمية والسياسية. وكما أشار مشارك: "تشكل البيانات دائماً تحدياً. فالحكومات لا تفصح في معظم الأحيان عن البيانات لعدة أسباب، إلا أن المثال الأفضل يتمثل دوماً بنشر الوكالات الحكومية تقاريرها". وأحياناً، لا تتوفر هذه التقارير، ما يستوجب استخدام البيانات الصادرة عن منظمات دولية على غرار الأمم المتحدة أو شركات خاصة. ينطبق ذلك بشكل خاص على توفر الطاقة والمياه واستهلاكها. يجب أن تعكس السياسات بيانات دقيقة، وإلا قد تكرر الدول سياسات غير مستدامة. وتأثرت منظمات البحوث والتحليل أيضاً بهذه الثقافة الحمائية. فقد ذكر أحد المشاركين أن عدم التعاون بين المنظمات الأكاديمية وغير الحكومية أفضى إلى مشاريع وبحوث متكررة، علماً أن العمل المتكرر من قبل هذه المنظمات يعيق التقدم المستقبلي. من هنا، لا بد من تشارك المعلومات على نحو أفضل بين هذه المنظمات على الصعيد الدولي والوطني.

"يُعتبر تحليل الترابط بالطبع خطوة مهمة

لتحدي عقلية التوقع عند التدقيق في

الإجراءات المتخذة في ما يتعلق بالغذاء والمياه

والطاقة. ولكن علينا أن ننظر عن قرب إلى

نطاق الترابط كي لا نتكيف مع المفاهيم

الحديثة من دون أخذ تداعياتها بعين

الاعتبار".

مشارك أردني في الحوار

الاستهلاك والكلفة: أشار المشاركون في حوار العام ٢٠١٤ إلى أن التكاليف

الفعلية لتوزيع المياه غير معروفة من قبل الجمهور، ما يقود إلى أنماط

استهلاك مسرفة تتجاوز تلك في الدول الأخرى بنسبة تصل إلى ٢٥%.

أجمع المشاركون في حوار العام ٢٠١٦ على أن هذا الواقع يشمل قطاعي الطاقة والغذاء، إذ أن الجمهور العام لا يدرك بمعظمه التكاليف المرتبطة بزيادة الإنتاج. ويقدر أن يتزايد الطلب على الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٧ إلى ٨% سنوياً حتى العام ٢٠٢٠. سيأتي معظم هذا الطلب من محطات توليد الطاقة بالوقود الأحفوري. ويبقى الإنتاج الغذائي هاجساً مستمراً في المنطقة، بما أن بعض الدول تستورد وتستهلك كمية سعرات حرارية يفوق نصيب الفرد منها حاجته بكثير. وبما أحرزاً أشار إلى أن بعض دول الشرق الأوسط تستورد وتستهلك كمية سعرات حرارية يفوق نصيب الفرد منها حاجته بكثير. وبما أنه يتوقع أن تزداد معدلات النمو الإقليمية بنسبة ٣% سنوياً، ستتعرض القطاعات الثلاثة بوضوح لضغوطات ملحوظة في السنوات القادمة.

تركزت معظم الجهود لغاية اليوم على إيجاد طرق لزيادة العرض، ما يُغني عن الاحتياجات الفعلية للتحكم بالاستهلاك الإجمالي من خلال حفظ الموارد والحد من الهدر. لحسن الحظ، منذ حوار العام ٢٠١٤، أحرزت بعض الدول تقدماً على هذه الجبهة، إلا أن التحدي الإجمالي ما زال قائماً. وقد لخص أحد المشاركين التحديات المتعلقة بالاستهلاك وتوفر الموارد على النحو الآتي: "إن القدرة الاستيعابية للمنطقة أقل بكثير من عدد سكانها. لا بد من التركيز على التجارة وتخفيف حدة حجج الاكتفاء الذاتي بطرق أكثر ابتكاراً".

التنوع الاقتصادي: في حين أن بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبذل جهودًا لتعزيز التنوع والتحرر الاقتصاديين، اتفق المشاركون على ضرورة تكثيف الجهود. فتعزيز التنوع يساهم في تنفيذ مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء على الصعيد الوطني والإقليمي، سيما وأن الاستراتيجيات الاقتصادية في بعض الدول تعتمد بشدة على الصناعات ذات الاستهلاك الكثيف للمياه أو الطاقة. عبر التاريخ، لطالما كانت التجارة بين الدول العربية متدنية أيضًا، ما يُعزى جزئيًا إلى عدم التنوع الاقتصادي وعدم التكامل.

الاحتياجات الإقليمية مقابل الواقع المحلي: إن التحديات السياسية الناتجة عن إدارة الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء تتزايد تعقيدًا بفعل المناخ الجاف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتفاوت في توفر البيانات جغرافيًا وتفاوت الاحتياجات. قال أحد المشاركين: "لا بد من أخذ التفاوتات بين دول المنطقة بعين الاعتبار، مثل إجمالي الناتج المحلي والعمل والنمو السكاني، إلخ. عند التكلم عن الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء في المنطقة، يجب توخي الحذر. فنحن نتكلم عن سياق وطني بالإضافة إلى مناخ محلي وجغرافيا وإطار مؤسساتي واستدامة الموارد وقدرات. لكل دولة سياقها الخاص". فضلًا عن ذلك، رد مشاركون بأن السياق قد يتخطى ذلك ليشمل مستوى محليًا بامتياز. سيكون من الصعب إدارة هذه السياقات بدقة، غير أن التعاون الإقليمي والوطني سيكون ضروريًا نظرًا لطبيعة الترابط المعقدة ووقائع توفر الموارد. عبر التاريخ، كان هذا التعاون صعبًا في المنطقة، كما أن التوترات الإقليمية الحالية ستزيده على الأرجح صعوبة.

موازنة الأمن

يشكل الأمن في معظم الأحيان العامل الأبرز عند التفكير بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى أنه يُنظر إلى مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء من منطلق أمني. على مدى عقود، نظرت دول المنطقة إلى سياسات الطاقة والغذاء والمياه المنفصلة من منظور الأمن الوطني وسيادة الدول. وقد أدت وجهة النظر هذه، التي برزت في أوج القومية العربية بين الخمسينات والسبعينات، إلى تطوير السياسات والبنى التي تصعب المقاربات المتكاملة. وأدى ذلك إلى استخدام المياه بشكل جد مكثف للإنتاج الغذائي (مثل القمح أو الألبان)، الذي اعتمد بمعظمه على مصادر المياه الجوفية التي تواجه اليوم ضغوطًا كبيرة. كذلك، يعتمد قطاع الطاقة، خصوصًا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بشدة على مصادر الطاقة المحلية المرتكزة على الوقود الأحفوري. تساءل المشاركون ما إذا كان ممكنًا التخلي في الواقع عن عناصر الاكتفاء الذاتي غير المستدامة. أفاد مشاركون أن بعض دول المنطقة، مثل تركيا والمغرب، لديها فوائض زراعية ملحوظة، ما يفترض أن تجارة الأغذية الإقليمية يمكن أن تكون مستدامة. ولفت مشاركون آخرون إلى الحاجة لموازنة استدامة الأغذية مع الاعتماد على الأغذية. فانعدام الاستقرار في المنطقة والنزاعات التجارية والحظر الاقتصادي وانعدام الاستقرار البيئي على نطاق أوسع قد يعرض نظام التجارة المتكامل للخطر، ما يخلق ندرة بسرعة.

لقد أوجدت "أممنة" هذه القطاعات أوجه تناقض مثيرة للاهتمام بين المشاركين. قال أحد المشاركين: "إذا اعتبرنا مسألة معينة قضية أمنية فذلك يؤثر على طريقة معالجتها من قبل الدول". يمكن معاينة الإطار الأمني من ناحية الأمن الصلب (قضايا مثل الموارد الاقتصادية أو تحقيق الاستقرار الوطني) أو الأمن اللين (قضايا مثل التوازن البيئي أو أنماط الاستهلاك). وكما اعتبر أحد المشاركين، ينضوي الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء حاليًا في عدة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في

إطار الهواجس البيئية "اللينة". ولفت بعض المشاركين إلى أن أطر "الأمننة" قد تكون جد مفيدة لناحية استقطاب الموارد لحل مشكلة معينة. ولكن قد تبرز سلبيات نتيجة شمل كافة الأمور ضمن أطر "الأمننة". فقد علّق مشارك قائلاً: "تتمثل إحدى مخاطر "أمننة" مسألة معينة بإخراجها من عالم السياسات الطبيعية وحجب مشاكل أخرى". بالتالي، تُعتبر أمننة أمر، سواء أكان مفهوماً أو سلعة، نعمة ونقمة في آن. فقد تستقطب المزيد من الاهتمام أو الموارد ولكنها أيضاً قد تعزز أطر الاكتفاء الذاتي والسيادة الحالية التي يُجمع معظم المشاركين على أنها لم تعد مستدامة وهي تعيق التعاون ضمن الدول وبينها. لذلك، لا بد من إيجاد طريقة لتخطي البنية الأمنية في المستقبل.

التسليح والإعانات والبنى التحتية

في معرض النقاش، تطرق المشاركون إلى ما إذا كان ينبغي اعتبار المياه والطاقة والغذاء سلعة اقتصادية أو حق يجب أن يتمكن الجميع من الوصول إليه بشكل عادل. يصح ذلك بشكل خاص على المياه. "المياه" غير قابلة للمنع. وهي ليست عامة أو مجانية كالهواء ولكنها قريبة من ذلك. تحتاج كل حكومة إلى تنظيمها والتفكير بما يجب فعله للأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المياه لأسباب مادية. تُعتبر الإعانات الطريقة التي تعتمد عليها معظم الحكومات حالياً لتلبية هذه الحاجة، وقد أصبحت مشكلة مالية لعدة دول. فقد أشار مشارك إلى أن الإعانات تمثل اليوم حوالي ثلث عجز الموازنة في مصر. وعلى المدى الطويل، اعتبر عدة مشاركين أن النماذج الحالية القائمة غير مستدامة على المدى الطويل.



محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في عين بني مطهر التي تعتمد على تقنية الطاقة الشمسية بالدائرة المشتركة. تُعد قدرة استغلال الطاقة الشمسية عبر منطقة لشرق الأوسط وشمال أفريقيا كبيرة جداً. يمكن إدراج الطاقة الشمسية في الزراعة وإنتاج الطاقة وحتى تحلية المياه.

شدد عدة مشاركين على أن التعامل مع هذه الموارد كسلع قد يكون الطريقة الأكثر فعالية في المستقبل لمعالجة التحديات وتطبيق مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء. ففي الوقت الراهن، قد يُعتبر ذلك أفضل طريقة لمعالجة الاقتصادات السياسية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بكل قطاع. وبواقعية، أفاد أحد المشاركين: "إذا لم يكن هناك منفعة اقتصادية، لن يحصل أي تعاون". بالإضافة إلى ذلك، اعتبر البعض أن الطريقة الوحيدة لمعالجة التحديات المتعلقة بتكاليف الإنتاج والحد من الاستخدام تكمن في تقدير التكاليف. ففي ظل ارتفاع معدلات الاستخدام وتراجع توفر الموارد وازدياد تكاليف الإنتاج حتى مع تطبيق التقنيات الجديدة، قد يكون تقييم الجوانب الاقتصادية النموذج الأكثر نفعاً.

في حوار العام ٢٠١٤، أشار المشاركون إلى أن تبني نماذج استرداد التكاليف كان محدوداً، خصوصاً في ما يتعلق باستخدام المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبعد عامين، أشار المشاركون إلى حصول تقدم قابل للقياس في معالجة وقائع إعانات الموارد في الدول الغنية. يُعزى ذلك جزئياً إلى المشاكل المالية في تلك الدول إثر التراجع الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، ما استوجب تغييرات في سياسات الإعانات. في السابق، كانت تلك الدول تخشى أن تتسبب تخفيضات الإعانات

باضطرابات اجتماعية، ولكن الإرادة السياسية تتجه ربما نحو التغيير. علّق أحد المشاركين على قطاع المياه والطاقة على النحو التالي: "لم يُناقش التسعير حتى العام ٢٠١٤. كان هناك مقاومة لمناقشة نموذج التسعير في المنطقة بسبب النظرة المتعلقة بالاستقرار الوطني والاضطرابات السياسية... أعتقد أن نموذج التسعير الهادف هو أفضل نموذج لتغيير السلوك الإنساني. فالمال محفز أساسي". ذكر المشاركون أن المملكة العربية السعودية بدأت باعتماد خطط تسعير دنيا للمياه وأنه لا صحة ربما للمخاوف المتعلقة بالسخط المجتمعي. وأوضح مشارك آخر كيف أدى تسعير المياه لغير المواطنين إلى خفض استخدامها بنسبة ١٠% لدى كل أسرة. ولكن لا بد من توخي الحذر في تحويل هذه الموارد إلى سلع واعتماد خطط التسعير. ويستوجب ذلك فترة تحضير والإفصاح الكامل عن المعلومات. "عندما تسود الشفافية ويرى الأشخاص أن المبالغ التي يدفعونها ستحسن الخدمات التي يحصلون عليها، فهم يكونون مستعدين للتغيير. إلا أن انعدام الشفافية ومنظور عدم التكافؤ يثيران الجدل والنقمة".

ولكن ماذا عن الدول التي تخوض حاليًا نزاعات أو اضطرابات أو تغييرات؟ يعتمد تبني نماذج التسعير جزئيًا على توفر البيروقراطيات الفعالة لدى الدول والاستثمارات الملائمة في البنى التحتية والدعم الاجتماعي والإرادة السياسية. تقتقر بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى بعض تلك المعايير أو مجملها. على سبيل المثال، سلط أحد المشاركين الضوء على التحدي المتمثل بالمياه غير المحترقة نتيجة تدهور البنى التحتية أو عدم جمع بيانات كافية أو السرقة. فالمياه غير المحترقة هي تحدٍ كبير. واعتبر أحد المشاركين أن ما يصل إلى ٤٠% من المياه المستخدمة قد يكون غير محترق في الأردن والبنى التحتية في بعض الدول مثل اليمن شبه معدومة. تتطلب نماذج التسعير احتسابًا ملائمًا للموارد. كما تقتقر تلك الدول للإرادة السياسية، إذ قال أحد المشاركين إن الحكومات ستستمر في ضخ الإعانات "حتى تغرق السفينة". اقترح المشاركون مقاربتين محتملتين لتلك الدول. تقوم المقاربة الأولى على السعي وراء "الثمرة القريبة المنال"، من خلال استهداف أبرز مستغلي الإعانات والتركيز على تخفيض الاستخدام من قبل المستخدمين على أوسع نطاق واستهداف الأجهزة والمحاصيل الأقل فعالية. أما المقاربة الثانية فتكمن في تبني عقلية "التكيف مع الندرة" كما أسماها أحد المشاركين. لا يعني ذلك تبني عقلية مدركة لندرة بعض الموارد بحسب الجغرافيا فحسب، إنما أيضًا التعامل مع الطبيعة السياسية للندرة. فإذا ما كان الاقتصاد يرتكز على مفهوم الندرة، لا بد للحكومات من أن تراعي قضايا توزيع الموارد والوصول إليها. ويمكن لبرامج التعليم والتوعية المبنية على "الندرة" أن تساهم إلى حد كبير في تقليص الضغوطات على الموارد.

إدارة الترابط: مقارنة الأعلى إلى الأسفل أو مقارنة الأسفل إلى الأعلى؟



نهر دجلة، حصن كيفا، تركيا

الصورة: [CCL 2.0](#) [opalpeterliu](#)

إن إدراج الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء ضمن الممارسات الاعتيادية سيستوجب إدارة متأنية. تساءل المشاركون في الحوار ما إذا كان يجب إدراج الممارسة بناءً على مقارنة الأعلى إلى الأسفل أو انطلاقاً من القاعدة. لكل مقارنة منافعها وسيئاتها وقد اختلف المشاركون حول المقارنة التي قد تولد أفضل نتائج.

اعتبر مؤيدو اعتماد مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء بناءً على مقارنة الأعلى إلى الأسفل أن هذه الأخيرة تشكل الطريقة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على أثر قابل للقياس. تُعتبر الوزارات

والمؤسسات في هذه المنطقة تراتبية إلى حد كبير، ما يستوجب اهتماماً من أعلى المسؤولين للسماح بحل والشروع به. عندما يتحقق ذلك، يمكن أن تطبق السياسة الجديدة وتُعمد التكنولوجيا الجديدة بسرعة في معظم الأحيان. ولكن مقارنة الأعلى إلى الأسفل تتصف بمشاكل خاصة بها، أبرزها الفساد. كما لاحظ أحد المشاركين: "أحياناً يكون [الفساد] جيداً، إذ يسهل الأعمال ويسرعها أكثر من أي وقت مضى". من ناحية أخرى، قد يتسبب الفساد المفرط بأثر معاكس. علق مشارك على مؤتمر للمستثمرين عُقد مؤخراً في ألمانيا بالقول: "يمكن أن تحقق مشاريع المياه أرباحاً طائلة... غير أن الفساد يعيق ذلك. والقيّمون غير مستعدين لهذه المخاطرة". وقد ذكر المشاركون أمثلة متعددة عن استثمارات فاشلة ومشاريع "الفيل الأبيض" (أي المشاريع القِيمة ولكن التي تشكل في الوقت نفسه عبئاً ثقيلاً لأن تكاليف صيانتها تفوق نفعها) وشراكات فاسدة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، مستشهدين بأمثلة في كل من مصر وتركيا والأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. قد تكون النية صادقة ولكن النتيجة لغاية اليوم ما زالت دون مستوى التطلعات.

طالب بعض المشاركين باعتماد مقارنة شعبية أكثر، معتبرين أن مساهمة المجتمعات المحلية هي مسار عمل أكثر إنتاجاً. وقال أحد المشاركين أنه في ما يتعلق بتطبيق المشروع "يثبت ٧٠ عاماً من تقييم المشاريع منذ الأربعينات أن مشاركة المجتمع المحلي أهم من المال والتكنولوجيا، إذ أنها ركيزة الاستدامة". ولكن على غرار المقارنة الكلية، يترافق التركيز بشكل حصري على مقارنة الأسفل إلى الأعلى بدوره مع مشاكل خاصة به. عند التشديد على إشراك المجتمع المحلي والتخطيط بشكل حصري، قد تنمّ هذه الممارسات عن قصر نظر، من خلال تجاهل مفاعيل السياسة المحلية الحصرية على الدولة والمنطقة على نطاق أوسع. كذلك، لطالما كانت الحكومات تنظر برؤية كبيرة إلى الجهود التنظيمية المحلية، خشية أن تهدد أمن الدولة.

بالتالي، خلص البعض إلى الحاجة لاعتماد مقاربات مترامنة لتطبيق مفهوم الترابط الذي يغطي الإدارة الكلية والصغرى للأنظمة على عدة مستويات. ولا بد من تحليل النطاق بشكل ملموس. فقد تساءل أحد المشاركين: "على أي نطاق يمكن أن نكون فعالين؟ وعلى أي نطاق يمكن أن نعمل بشكل مجدي؟ لا نتكلم عن مقارنة الأسفل إلى الأعلى أو الأعلى إلى الأسفل، بل الوسط إلى

الخارج. يقوم دورنا [كمنظمات مجتمع مدني وخبراء] على العمل مع المجتمعات المحلية وتنظيم تلك المعلومات لتسهيل تمكين المجتمعات المحلية مع الحكومة الوطنية وما بعدها".

الخلاصات والتوصيات

يمكن أن ينجح مفهوم الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء. اتفق عدة مشاركين على أن الأساس هو فهم صحيح للسياقات التي يطبق فيها المفهوم وإشراك المجتمع المحلي. هناك رغبة قوية بمعالجة التحديات في المنطقة وقد شرع كثير في تنفيذ المهام التي من شأنها تحقيق الترابط على أرض الواقع. وفي ختام الحوار، انقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات منفصلة لوضع توصيات بشأن السياسات والتعليم والشراكات. وقد توصلت المجموعات الثلاث إلى استنتاج شامل مفاده أن الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء يضم عدة أوجه ترابط أخرى، أهمها "ترابط ثاني" بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالرغم من اتساع الروابط، يمكن الانطلاق من أرضيات معينة لمعالجة التحديات الكلية والصغرى المتعددة في ما يتعلق بالترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء.

"تستخلص أفضل الدروس الممكنة وتكيفها مع محيطك. ما من نموذج واحد يصلح في كافة السياقات".

مشارك أمريكي في الحوار

"لا ضرر": اعتبرت المجموعة المكلفة إعداد أفكار حول السياسات أن المبدأ الشامل لأي سياسة أو عمل متعلق بالترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء يجب أن يشكل المبدأ الأساسي لمبدأ الـ "لا ضرر". ففي معظم الأحيان، أنجزت الهيئات في المنطقة (سواء أكانت دولية أو وطنية أو محلية) برامج "الغيل الأبيض" التي كان وقعها في الحقيقة مضرًا أكثر منه مفيدًا. قد يساهم طرح أسئلة بسيطة حول الأثر قبل البدء إلى حد كبير في إعداد سياسات وحوار أكثر فعالية.

تحديد أصحاب المصلحة: اتفق مؤيدو الجهود الدولية والمحلية على أهمية تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم باكراً في أي سياسة أو مشروع يُعنى بالترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء. فمن دون التركيز على الأشخاص الأكثر تأثراً بالنتيجة، لن ينجح على الأرجح أي جهد ولن يكون مستدامًا على المدى الطويل.

إنشاء لجان حوار: أوصت اللجنة التي ركزت على التعليم بتشكيل لجان حوار تتضمن القطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والإعلام لجمع بيانات غير منحازة يمكن استخدامها لخلق مشاريع وسياسات جديدة. وتبدأ اللجان بالتركيز على ثلاثة أحواض نهريّة كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نهر الأردن والنيل ودجلة والفرات. أما المجموعة المستهدفة بالمعلومات التي يتم جمعها فهم صنّاع القرارات في الحكومات والشركات.

تأسيس منتدى دولي: أوصت المجموعة المكلفة بالسياسة أيضًا بتأسيس منتدى دولي يربط بشكل صريح قضايا الغذاء والمياه والطاقة ويناقش المخاوف الإقليمية المتعلقة بالسياسات. وقد أوصى المشاركون بأن يشارك المنتدى ممثلي المجتمع المدني في عملية الحوار، بما أن ذلك سيوفر قنوات لإيصال المعلومات بشكل أفضل للشركاء والجمهور. خلال الحوار، أفاد المشاركون أن

العمل التعاوني سيتبع على الأرجح فقط السيناريوهات التي تخلق منفعة اقتصادية مشتركة. ويمكن استخدام هذا المنتدى لتقرير مسار العمل المستقبلي. كما قد يُستخدم لمناقشة التعاون التجاري وتشارك التكنولوجيا والمرونة المنهجية التي تحسن أوجه الترابط.

إشراك القطاع الخاص: في حين انقسمت الآراء حول الفائدة أو الضرر الناتج عن إشراك القطاع الخاص في معالجة التحديات لجهة الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء، أدرك المشاركون أن إشراك القطاع الخاص سيتم على الأرجح في مجالات أقل عرضة للفساد. قد يؤمن إشراك القطاع منفعة، خصوصًا لجهة نشر التقنيات الجديدة وجمع البيانات. في الوقت عينه، لا يمكن للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين الانتظار حتى إشراك القطاع الخاص. ولا بد من تحفيز الشراكات المستقبلية بين القطاعين العام والخاص على العمل من أجل الصالح العام. وتُعتبر المشاريع النموذجية التي تتضمن القطاع الخاص أرضية جيدة للانطلاق.

حملات التوعية العامة: دعا المشاركون إلى إطلاق حملات توعية عامة. وكما أشار أحد المشاركين: "يمكن تحقيق انخفاض ملحوظ [في أنماط الاستهلاك] من خلال حملات التوعية العامة". ويمكن أن تؤمن هذه الحملات الشفافية الضرورية لتطبيق خطط التسعير في الدول التي تسعى وراء هذا الاتجاه. واقترح أحد المشاركين إدراج التعاليم الدينية في الحملات، لافتًا إلى وضوح القرآن بشأن قضايا الهدر.



the Hollings Center
for international dialogue

"مركز هولينغز للحوار الدولي" هو منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح مخصصة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والبلدان التي يسكنها المسلمون بالدرجة الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوراسيا وأوروبا. سعيًا لتحقيق رسالته، يعقد "مركز هولينغز" مؤتمرات الحوار التي تولّد فكرًا جديدًا بشأن القضايا الدولية الهامة وتعمّق قنوات الاتصال بين قادة الرأي والخبراء. يقع المركز الرئيسي لـ "مركز هولينغز" في واشنطن العاصمة، وله مكتب تمثيلي في اسطنبول في تركيا. وتعدّ البرامج الأساسية في اسطنبول، المدينة التاريخية الشهيرة بدورها كملتقى للطرق، ما يجعلها مكانًا مثاليًا للحوار المتعدد الجنسيات.

لمعرفة المزيد عن مهمة "مركز هولينغز" وتاريخه وتمويله:

<http://www.hollingscenter.org/about/mission-and-approach>
info@hollingscenter.org

تابعنا على تويتر: [@HollingsCenter](https://twitter.com/HollingsCenter)